AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/902
S/1997/375
16 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البند ٥٨ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الثانية والخمسون

رسالة مؤرخة ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٧ موجهة الى الأمين العام
من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٧، موجهة اليكم من سعادة السيد عثمان ارتوغ، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين، في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حسين إ. سليم
السفير
الممثل الدائم

190597 190597 97-12967

9712967

مرفق

رسالة مؤرخة ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٧، موجهة الى الأمين العام
من السيد عثمان ارتوغ

أتشرف بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة ٩ أيار/ مايو ١٩٩٧ الموجهة إليكم من الممثل القبرصي اليوناني لدى الأمم المتحدة، والتي عممت بوصفها الوثيقة A/51/895-S/1997/364 بتاريخ ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٧.

وبادئ ذي بدء، أود أن أؤكد على أن إطلاق أوصاف مثل "غزو" أو "احتلال" على التدخل الذي قامت به تركيا في عام ١٩٧٤، والذي كان تدخلا قانونيا وله ما يبرره بصورة تامة، وكان نتيجة ضرورية للانقلاب السابق الذي شنته اليونان من أجل ضم قبرص، إنما هو محض تشويه للحقائق يهدف إلى تضليل الرأي العام العالمي. أما فيما يتعلق بشرعية وجود كيانين سياسيين مستقلين أو دولتين مستقلتين على نحو ما هو قائم الآن في الجزيرة، فإنني أود أن أشير إلى أن الجمهورية التركية لشمال قبرص تستمد شرعيتها من الإرادة الحرة والديمقراطية للشعب القبرصي التركي الذي يحق له، في ظل هذه الظروف الخاصة التي تمر بها قبرص، أن يتمتع بنفس ما يتمتع به الشعب القبرصي اليوناني من حق في تقرير المصير. وأما ادعاء الجانب القبرصي اليوناني بأنه يمثل حكومة الجزيرة بأكملها، بما في ذلك من تجاهل تام لاتفاقات عام ١٩٦٠، فإنه بالأحرى الادعاء الذي لا يقوم على أساس من القانون أو الواقع.

وفيما يتعلق ببيع الممتلكات غير المنقولة في الشمال، فإن ذلك يقع تماما في نطاق سلطة الجمهورية التركية لشمال قبرص وولايتها القضائية وفقا للتشريعات ذات الصلة المعمول بها حاليا داخل الجمهورية. وتنبغي الإشارة أيضا إلى أن الإدارة القبرصية اليونانية، المتهمة بمصادرة الممتلكات القبرصية التركية وطرد السكان القبارصة الأتراك وعزلهم في ٣ في المائة من أرض الجزيرة في الفترة ما بين ١٩٦٣ و ١٩٧٤، تسمح الآن باستخدام وتطوير بل وبنقل ممتلكات القبارصة الأتراك في الجنوب.

وفي واقع الأمر، فإن الإدارة القبرصية اليونانية قامت، على مر السنين، بسن التشريعات فيما يتعلق باستخدام القبارصة الأتراك للممتلكات غير المنقولة (القانون رقم ١٩٩١/١٣٩). بل إن الإدارة القبرصية اليونانية أصدرت بالفعل شهادات ملكية للمواطنين من القبارصة اليونانيين فيما يتعلق بمنازل تم بناؤها على ممتلكات القبارصة الأتراك في الجنوب.

ومن الأمثلة الأخيرة على استغلال القبارصة الأتراك للممتلكات غير المنقولة في الجنوب ما حدث من تخصيص ٥٠ دونما، (قرابة ١٢,٥ فدانا) في المناطق المجاورة لقرية مورمنسكة (دروموﻻتسيا) والتي خصصت كموقع لإنشاء مجمع رياضي. ووفقا لما أوردته الصحافة القبرصية اليونانية (صحيفة هارافغي المؤرخة ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٧) فإن وزارة الداخلية القبرصية اليونانية قامت بتخصيص هذه المساحة فيما

بعد لأحد السياسيين القبارصة اليونانيين، الأمر الذي أثار ضجة بين الناس ودعوات إلى التزام "الشفافية" في احترام الممتلكات القبرصية التركية في الجنوب.

وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها الجانب القبرصي اليوناني في الإبقاء على هذه المسألة طي الكتمان لأسباب سياسية واضحة، فقد تسربت التقارير حول قرب إصدار نحو ٤ ٠٠٠ صك ملكية للقبارصة اليونانيين. وقد ذكرت صحيفة فايلفثيروس اليومية الصادرة في نفس التاريخ أن "إحدى المشاكل الكبرى في هذا الصدد تتمثل في المطالبة بالأراضي التي أقيمت عليها منازل... لأن قرابة نصف الأراضي التي بنيت عليها منازل تخص القبارصة الأتراك الذين يمكنهم بعد ذلك أن يطالبوا بالتعويض".

ومسألة الممتلكات المهجورة شائعة بين الطائفتين. فقد تركت الطائفة القبرصية التركية كمية من الممتلكات غير المنقولة في الجنوب كتلك التي تركتها الطائفة القبرصية اليونانية في الشمال. وهذا هو موضوع يتعين بحثه والانتهاء منه بين الجانبين في المحادثات بين الطائفتين في إطار التسوية الاتحادية التي تقوم على وجود طائفتين ومنطقتين. وكما تعلمون جيدا، فإن المبادئ الثابتة التي يمكن في إطارها تسوية الادعاءات المتبادلة بين الطرفين فيما يتعلق بالممتلكات محددة في مجموعة الآراء التي وضعتها الأمم المتحدة في عام ١٩٩٢، والتي تتوخى التوصل إلى حل شامل لهذه المسألة عن طريق تبادل الممتلكات و/أو التعويض. وتلك نتيجة طبيعية لاتفاق تبادل السكان الذي تم التوصل إليه بين الطرفين في فيينا في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٥، والذي جرى تنفيذه تحت إشراف الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥، بما يمهد السبيل لتسوية اتحادية تقوم على وجود منطقتين.

إن استغلال الجانب القبرصي اليوناني لهذه المسألة لأغراض الدعاية إنما يهدف بوضوح إلى الإضرار بالتسوية القائمة عن وجود منطقتين، والتي جرى قبولها عالميا بوصفها حلا عادلا وواقعيا. ومن ناحية أخرى فإن محاولته جر تركيا إلى هذه المسألة عن طريق الاستشهاد بحكم يتسم بقصر النظر وله دوافعه السياسية صادر عن إحدى المحاكم، لها أيضا دوافعها الخفية المماثلة. وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن دور تركيا في قبرص ينحصر في توفير ضمانات الأمن للقبارصة الأتراك ومنع تكرار اعتداء القبارصة اليونانيين عليهم.

ومما يؤسف له في هذا الوقت بالذات، حيث تبذل الجهود لاستئناف المباحثات المباشرة، التي توقفت منذ عام ١٩٩٤ نتيجة لرفض السيد كليريدس الجلوس إلى مائدة المفاوضات، أن يلجأ الجانب القبرصي اليوناني إلى هذه الأعمال الدعائية الضارة بغية تضليل العالم بشأن مسألة قبرص عموما، وكذلك بشأن ما يكتنفها من مسائل معينة تتسم بالتعقيد. ولا يمكن تفسير ذلك إلا بأنه دليل جديد على سوء نوايا الجانب الآخر إزاء التسوية الاتحادية التي تقوم على أساس وجود طائفتين ومنطقتين، وعلى استمرار عزوفه عن الدخول في مفاوضات جادة تحقيقا لهذه الغاية.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عثمان ارتوغ

ممثل الجمهورية التركية

لقبرص الشمالية